

المحاضرة الثالثة: وضع الاقتصاد في مرحلة الاحتلال الفرنسي

تمهيد: منذ أن وطأ الاستعمار أرض الجزائر عرفت أوضاعا الاجتماعية واقتصادية مزرية فتدهورت جميع

المجالات إذ سعى إلى تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع وتدمير الروابط الأسرية والعلاقات العائلية وتشتيتها

1- الزراعة

بالرغم من كون النظام الزراعي قبل الاحتلال نظاماً شبه إقطاعي وقبلي، إلا أنه كان قادراً بشكل أو بآخر

على سد حاجة المزارع وحاجة أسرته من إنتاج الأرض، وقد بقيت الطرق المتبعة فيها تقليدية منذ القديم في مقابل

هذا اعتمدت السلطات الفرنسية على اقتصاد عصري "الثنائية الاقتصادية" أي البدائي والعصري معاً.

التشريعات الاستعمارية الفرنسية للسيطرة على الأراضي الجزائرية

بدأت عملية المصادرة المكشوفة للأراضي من أيدي أصحابها، وذلك من خلال ترسانة من القوانين من أهمها هي:

- قرار عام 1830 وهو قرار كلوزيل الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية لمصادرة أملاك المسلمين ذوي

الأصول التركية بضم أملاك البايك وأراضي الموظفين الذين غادروا البلاد، وكذلك الأوقاف.

- قرار 01 مارس 1833 الذي أمر الملاك والتنظيمات الدينية بإيداع السندات التي يملكون بموجبها الأراضي

لدى الإدارة وبالتالي أقر حق مصادرة جميع الأراضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيته.

- الأمر الصادر في أكتوبر 1844 الذي أتاح للسلطات الفرنسية في الجزائر حق بيع أراضي الأوقاف.

ومنحها للمستوطنين.

- الأمر الصادر في 21 جويلية 1846 حول للسلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الأراضي التي ليس

لها سندات ولم يستطع أحد إثبات ملكيتها، وكذلك الأراضي التي تقيم عليها القبائل الرحل.

- القانون الصادر في 16 جوان 1851 ضم هذا القانون الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة بما يقارب 2

مليون هكتار، كما يقر هذا القانون توزيع أراضي العرش بين الدواوير، بعد تحديد معالم حدودها بتقسم تلك

الأراضي على الأفراد في شكل ملكية فردية

- القرار المشيخي سيناتور كونسيلت 22 أبريل 1863

- مرسوم 31 مارس 1871: وصدر نظراً لمضايقه التي أحدثتها ثورة المقراني للمستعمر، ونص على

مصادر أملاك القبائل الثائرة ومنح بعضها للمهاجرين من الأتراك واللورين.

- **قانون وارني:** وقد نص القانون على وجوب إشراف الإدارة الاستعمارية على كل أنواع الأملاك العقارية ومراقبتها في الجزائر مهما كانت صفة مالكيها، وهدف بذلك للقضاء على القوانين الإسلامية.

- **قانون الغابات لسنة 1903:** لم يكن هذا القانون سوى ترسيخ لسابقه لأن العقوبات الرئيسية لم تعدل باستثناء تخفيض نسب وقيم الغرامات.

ويمكن القول أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر كانت في عام 1940 تقدر بـ 10 ملايين هكتار استولى المستوطنون على 2.7 مليون هكتار أي بنسبة 27% منها، وأما الباقي فيملكها الجزائريون وهي أراضٍ قليلة الخصوبة والإنتاج. لقد تأثرت الزراعة بالاحتلال سلبا وإيجابا، فتحول الفلاح الجزائري في كثير من الأحيان إلى أجير عند الكولون، وأحيانا إلى خماس على الأرض التي كانت له ولأجداده قبل.

منذ سنة 1830 أبدى الجنرال كلوزيل رغبة في الاهتمام بالمحاصيل المدارية بالجزائر، ونصح بعض الفرنسيين بزراعة البن وقصب السكر اعتقادا بأن الظروف المناخية للجزائر مشابهة لجزر الانتيل الاستوائية ومع مجيء الجنرال بيجو بدأ الاعتناء بالمجال الفلاحي، وحتى التبادل التجاري.

وفي سنة 1846 م أصرت الحكومة الفرنسية على زراعة القطن، أما التبغ فقد ارتفعت صادراته في الفترة ما بين 1843-1847 م، فكان ما ينتجه الأهالي أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنين إضافة إلى هذه المزروعات اهتم الجزائريون بزراعة الأشجار المثمرة كأشجار الرمان، الخوخ، التفاح، الأيصاص، البرقوق، المشمش، الزعرور، وأشجار الزيتون لكن المعمرين لم يهتموا بها كثيرا لأن الأسواق الأوروبية تعج بها وبأسعار منخفضة، كما اهتم الجزائريون بزراعة النخيل في الجنوب. تجدر الإشارة كذلك إلى أنه في ظل الإمبراطورية الثانية حدث تحول بارز على السياسة الزراعية، إذ بدأت تشجع شركات رؤوس الأموال لدعم الاستعمار في الجزائر، لأن الإمبراطور كان يفضل الاستعمار الرأسمالي الذي لا يقتضي تدخل الدولة على الاستعمار العائلي الذي يتطلب الوصاية الإدارية.

عرفت بداية 1870 تحولات جذرية كان لها وقع على كل الأصعدة، فلقد اختل التوازن الاقتصادي بين المستعمر والمجتمع الجزائري لأن إلحاق اقتصاد هذا الأخير بالنشاط الفرنسي أحدث آثار سلبية على تشكيلاته، وبالمقابل حدث تغلغل الرأسمال الفرنسي في الاقتصاد من خلال الأرض، وتأسيس الاقتصاد الاستيطاني، وقد ارتكز

الإنتاج لقطاع المستوطنين على إنتاج الكروم الذي يدخل في صناعة الخمر، ومعظم إنتاجه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية بعد تعرض كرومها لمرض فيلوكسيريا سنة 1880 م، إذ بلغ إنتاجه ما يقارب من ربع مليون طن.

الثروة الحيوانية:

تربية الغنم على وجه الخصوص كان هو الإنتاج الحيواني الأساسي في الجزائر حيث قدرت السلطات الفرنسية ثروة الجزائر من الغنم عند الاحتلال ما يقارب 8 ملايين رأس مضاف إلى ثروة هامة من الخيل، البقر، الجمل، والماعز بينما لا يتجاوز عدد السكان 3 ملايين نسمة، وقد حرصت الإدارة الفرنسية منذ منتصف القرن 19م على جعل الجزائر بلدا متخصصا في تربية الحيوانات خاصة الغنم، وقد نجحت سياستها المنتظمة في رفع تعداد الثروة الحيوانية التي قدرت بنحو 209420620 رأسا.

فضلاً عن ذلك كله حرم الفلاح الجزائري من كل وسائل التطور والدعم، فقد تخلت المؤسسات المالية والإدارية عن واجباتها تجاه المزارع الجزائري الذي ترك لوحده في ميدان العمل الزراعي الذي يحتاج أكثر من غيره إلى مد يد المساعدة، مما دفع المزارعين إلى مستويات الفقر المدقع ولم يكن مجرد صدفة أن يتحول أكثر من 50% من المزارعين إلى عمال زراعيين لا يملكون غير قوتهم اليومي.

2- الصناعة: كانت الصناعة في الجزائر بسيطة ويديوية مقارنة بالصناعة الأوروبية خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية حيث كانت موزعة بين الريف والمدينة بحيث تلبى حاجات كل فئة وانقسمت الصناعة إلى قسمين:

أ- الصناعة الأهلية: يظهر هذا النموذج من خلال الصناعات المنزلية، فقد أدى تطور إنتاجية النشاط الرعوي إلى بدايات لتخصيص جزء من سكان الريف في بعض الصناعات مثل صناعة الأحذية، اللباس، الصناعة النسيجية والجلدية، وكانت هذه الحرف تستجيب للمتطلبات المحلية للمدن، أو المناطق المجاورة كما نجد أن الحرف تتوارثها الأسر الابن عن أبيه، فكانت لكل أسرة مهنة يمتنونها، حيث عمل الاستعمار الفرنسي على إضعافها، والقضاء عليها باستيراد مصنوعات مماثلة من فرنسا، أدى في النهاية إلى إفلاس أرباب الحرف الجزائريين وإغلاق محلاتهم ووحداتهم الصناعية، وبالتالي فإن الطوائف الحرفية التقليدية قد اندثرت كليا تقريبا في سنة 1870 م إلا بعضها.

ب- الصناعة الكولونيالية: أجهز الفرنسيون على الصناعات التقليدية الجزائرية بكل أنواعها، ودمرها من خلال وضع قوانين وتشريعات لإلغاء التنظيمات الحرفية، وفي المقابل منع قيام صناعة حديثة، وذلك لكي تبقى الجزائر

كسوق مفتوحة أمام الصناعة الفرنسية، وبالتالي ربط الجزائر اقتصاديا في كل المجالات. لذلك سيطر المستوطنون على 28.65 بالمائة من القطاع الصناعي الذي يخدم مصالحهم الخاصة، وعلى 57 بالمائة من القطاع التجاري، وهذه الصناعة قد مكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية. هذا وقد كان المعمرون يعارضون اتجاه التصنيع في الجزائر حتى جاء برنامج 15 نوفمبر 1946 المسمى ببرنامج التصنيع، الذي تضمن إنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية الاستيعابية، بسبب الظروف التي أملتها الحرب العالمية الثانية.

الصناعات الاستخراجية: كان للتطور الذي شهدته فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر آثار مباشرة على استغلال الجزائر بالبحث عن المعادن فيها ونقلها ومن هته المعادن الحديد، النحاس، الرصاص، الفوسفات والزنك حيث تم العثور على 45 منجما وقد شرع في استغلالها مع نهاية الستينات قصد تلبية احتياجات الصناعة الفرنسية.

3- التجارة

سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في الجزائر، وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا، عن طريق إصدار القوانين التي وحدت الجزائر مع فرنسا جمركياً في عامي 1851 و1867، والتي حرمت الجزائر من حماية صناعاتها، وحرفها الوطنية التي لم تستطع المنافسة مع الشركات الفرنسية التي كانت تنتج سلع ذات جودة عالية، وبأسعار أقل.

لقد بلغت الواردات الجزائرية سنة 1836 م حوالي 22.5 مليون فرنك وبلغت الصادرات نحو فرنسا حوالي مليون فرنك، وفي سنة 1857 م بلغت قيمة الواردات حوالي 22 مليون دولار وقيمة الصادرات حوالي مليون دولار والبضائع المستوردة تمثلت في المنتوجات الصوفية، القطن، الحرير، الحبوب، الدقيق، الحوامض، السكر والرطب أما الصادرات فهي المرجان، الخام، الجلود، القمح، الزيت والصوف.

أما عن حجم التعامل التجاري للجزائر مع فرنسا فوصل إلى 76%، ومع الاتحاد الفرنسي إلى 7% و17% مع الدول الأخرى، لا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن ذلك يعني سيطرة فرنسا على التجاريتين الداخلية والخارجية، وإن تركت بعض حقول التجارة الداخلية المتواضعة بأيدي الجزائريين.